ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Asst. Lect. Nisreen Kamil mahdy

Center for Strategic and International Studies_ University of Baghdad

Email: Nisreen.k@cis.uobaghdad.edu.iq

Keywords:

Iraq, Somalia, Bilateral Relations, Regional Security, State-Building

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 27. Dec.2025

Accepted 22. Jan .2026

Published 10. May. 2026

Iraqi–Somali Relations: Challenges and Future Opportunities

A B S T R A C T

This study analyzes the dynamics of Iraqi–Somali relations in light of the major political and security transformations experienced by both countries over the past two decades. It examines the structural challenges that hinder state-building efforts in Iraq and Somalia, including institutional fragmentation, internal divisions, and persistent security threats—most notably ISIS in Iraq and Al-Shabaab in Somalia. The research also highlights the emerging opportunities for strengthening bilateral cooperation in key developmental sectors such as economy, agriculture and food security, health, education, and culture. Drawing on official reports and international assessments, the study concludes that leveraging mutual political will, institutionalizing cooperation frameworks, and expanding knowledge-exchange programs can lay the foundation for a strategic partnership between Iraq and Somalia that supports sustainable development and regional stability.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol63.Iss1.4944

العلاقات العراقية_الصومالية: التحديات وفرص المستقبل

م.م. نسرين كامل مهدي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية_ جامعة بغداد

الملخّص:

يتناول هذا البحث تحليل طبيعة العلاقات العراقية–الصومالية في ضوء التحولات السياسية والأمنية التي شهدها البلدان خلال العقدين الأخيرين، مع التركيز على التحديات البنيوية التي تعيق استكمال بناء الدولة في كلٍ من العراق والصومال. ويوضح البحث كيف أثّرت أزمات إعادة بناء المؤسسات، الانقسامات الداخلية، والتهديدات الأمنية—مثل تنظيم داعش في العراق وحركة الشباب في الصومال—في قدرة البلدين على تطوير سياسة خارجية مستقرة. كما يناقش الفرص

المتاحة لتعزيز التعاون الثنائي في مجالات الاقتصاد، الزراعة والأمن الغذائي، الصحة، التعليم والثقافة، مستنداً إلى مؤشرات رسمية وتقارير دولية تؤكد إمكانية بناء شراكات تنموية طويلة الأمد. ويخلص البحث إلى أن استثمار الإرادة السياسية المتبادلة، وتفعيل الأطر المؤسسية للتعاون، وتطوير برامج تبادل الخبرات، يمكن أن يشكل أساساً لعلاقة استراتيجية بين العراق والصومال تسهم في تحقيق التنمية والاستقرار الإقليمي.
الكلمات المفتاحية: العراق، الصومال، العلاقات الثنائية، الأمن الإقليمي، بناء الدولة.

المقدمة:

تُعدّ العلاقات العراقية–الصومالية إحدى صور التفاعل العربي–الإفريقي التي لم تحظ باهتمام بحثي يتناسب مع أهميتها الجيوسياسية، على الرغم من ما يربط البلدين من مقومات مشتركة تتصل بالتحديات السياسية والأمنية والتنموية. فكلٌّ من العراق والصومال مرّ بتجارب معقّدة في بناء الدولة بعد فترات طويلة من الصراع وعدم الاستقرار، الأمر الذي أفرز إشكاليات متشابهة تتعلق بضعف المؤسسات، والتحديات الأمنية، وتأثير الفاعلين الإقليميين والدوليين في مسارات السياسة الداخلية والخارجية.

وقد تأثرت العلاقات الثنائية بين البلدين بهذه الظروف، حيث ظلّ مستوى التعاون محدوداً ومتقطعاً، وغلب عليه الطابع السياسي والدبلوماسي دون أن يرتقي إلى مستوى الشراكة الفاعلة، ولا سيما في المجالات الأمنية والاقتصادية والتنموية. كما أسهم انشغال كل من العراق والصومال بأولويات داخلية ضاغطة في تراجع الاهتمام بتطوير علاقاتهما الثنائية، على الرغم من الفرص التي يتيحها الموقع الجغرافي لكلا البلدين، ودورهما المحتمل في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت قضايا بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أو ناقشت إشكاليات الاستقرار السياسي والأمني في الصومال، فإن معظمها عالج هذه القضايا بصورة منفصلة، دون الربط بينها في إطار تحليل العلاقات الثنائية بين البلدين. من هنا تنبع أهمية هذا البحث، الذي يسعى إلى تحليل واقع العلاقات العراقية–الصومالية عبر رصد أبرز التحديات التي تواجهها، واستشراف الفرص المستقبلية الكفيلة بتطويرها وتحويلها إلى شراكة استراتيجية تخدم مصالح البلدين في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في ضعف مستوى العلاقات العراقية–الصومالية قياساً بما يمتلكه البلدان من مقومات سياسية وأمنية واقتصادية مشتركة، على الرغم من التقارب في التحديات التي يواجهانها، ولا سيما ما يتعلق ببناء الدولة، وتحقيق الاستقرار السياسي، ومكافحة التهديدات الأمنية. وينطلق البحث من تساؤل رئيس مفاده: ما طبيعة التحديات التي تعيق تطور العلاقات العراقية–الصومالية، وما فرص المستقبل المتاحة لتحويل هذه العلاقات إلى **شراكة استراتيجية مستدامة** وفاعلة تخدم مصالح البلدين؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. تحليل واقع العلاقات العراقية–الصومالية في ظل السياقات الإقليمية والدولية الراهنة.
٢. تشخيص أبرز التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه العلاقات الثنائية بين البلدين.
٣. استكشاف فرص التعاون المستقبلية الكفيلة بتطوير العلاقات العراقية–الصومالية.
٤. تقديم إطار تحليلي يساعد على فهم إمكانات تحويل العلاقات الثنائية إلى شراكة أكثر فاعلية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن **تطوير العلاقات العراقية – الصومالية يتوقف على قدرة البلدين على إدارة التحديات الأمنية والسياسية المشتركة، واستثمار الفرص التي تتيحها المتغيرات الإقليمية والدولية، بما يسهم في الارتقاء بهذه العلاقات من مستوى التعاون المحدود إلى شراكة أكثر فاعلية واستدامة.**

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول علاقة عربية–إفريقية لم تحظ باهتمام أكاديمي كافٍ، رغم ما تتمتع به من أهمية جيوسياسية في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة. كما تبرز أهمية البحث في ربطه بين التحديات الداخلية في كل من العراق والصومال وبين انعكاساتها على مستوى العلاقات الثنائية، فضلاً عن تقديمه رؤية تحليلية يمكن الإفادة منها في صياغة توجهات سياسية أكثر انفتاحاً تجاه دول القرن الإفريقي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على **المنهج الوصفي–التحليلي** في دراسة طبيعة العلاقات العراقية–الصومالية، عبر وصف واقع هذه العلاقات وتحليل العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية المؤثرة فيها. كما يستعين البحث بتحليل الوثائق الرسمية، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، والدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة، بهدف الوصول إلى فهم أكثر دقة للتحديات التي تواجه العلاقات الثنائية، واستشراف الفرص المستقبلية لتطويرها. وقد جرى توظيف هذا المنهج بما ينسجم مع طبيعة البحث وأهدافه، وبما يتيح الربط بين المعطيات النظرية والواقع العملي للعلاقات بين البلدين.

المبحث الأول: التحديات السياسية والأمنية في العلاقات العراقية–الصومالية

تواجه العلاقات العراقية–الصومالية جملة من التحديات التي حالت من دون تطورها بالقدر الذي ينسجم مع ما يمتلكه البلدان من مقومات مشتركة، ويأتي في مقدمتها التحديات السياسية والأمنية التي أفرزتها الأوضاع الداخلية والإقليمية المعقّدة لكلا الطرفين. فقد انعكست فترات عدم الاستقرار السياسي، وضعف التنسيق المؤسسي، وتباين الأولويات الوطنية، على مستوى التفاعل السياسي والدبلوماسي بين العراق والصومال، بما حدّ من إمكانات بناء علاقات ثنائية أكثر انتظاماً وفاعلية.

وفي السياق ذاته، شكّلت التحديات الأمنية عاملاً ضاغطاً في مسار العلاقات بين البلدين، ولا سيما في ظل استمرار تهديد الجماعات الإرهابية، وتداخل الأزمات الأمنية الإقليمية، وتأثيرها في سياسات الدول الخارجية وتوجهاتها التعاونية. وقد أسهمت هذه التحديات في توجيه اهتمام كل من العراق والصومال نحو معالجة أولويات أمنية داخلية، على حساب توسيع مجالات التعاون الثنائي. وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز التحديات السياسية والأمنية التي تواجه العلاقات العراقية–الصومالية، وبيان أثرها في إعاقة تطور هذه العلاقات في المرحلة الراهنة.

المطلب الأول: التحديات السياسية

تتأثر العلاقات العراقية–الصومالية بمجمل التحولات السياسية الداخلية في كلا البلدين. فالعراق، بعد عام ٢٠٠٣، انشغل بإعادة بناء مؤسساته السياسية ومواجهة تداعيات العنف الطائفي وصراعات النفوذ الإقليمي، وهو ما انعكس في تراجع حضوره التقليدي في إفريقيا لصالح الانكفاء على ملفات الداخل والإقليم القريب (Aftandilian 2022).

التحديات السياسية التي شهدها العراق: شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ جملة من التحديات السياسية العميقة التي أعاقت بناء دولة مستقرة وقادرة على إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، فقد واجهت البلاد، عقب سقوط النظام السابق، فراغاً مؤسسياً واسعاً تطلّب إعادة بناء الدولة من الصفر، حيث عجزت المؤسسات الحكومية الجديدة عن فرض سيطرتها الكاملة على الأرض، في ظل ضعف الخبرة الإدارية والأمنية وتفكك البنية المؤسسية التي تركتها الحقبة السابقة (الميالي ٢٠٢٤: ١٩٨). كما تعزّزت الانقسامات الطائفية والإثنية بفعل اعتماد النخبة الحاكمة على نظام المحاصصة في توزيع المناصب، وهو ما أضعف الكفاءة المؤسسية وأدى إلى تضارب مراكز النفوذ داخل الدولة، ما جعل النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ هشاً وعاجزاً عن إنتاج سياسات وطنية مستقرة (حسني ٢٠٢٢: ٥٧٩).

وإلى جانب الانقسامات الطائفية، واجه العراق مستويات غير مسبوقة من الفساد السياسي والإداري، حيث أدى ضعف الرقابة وتعدد مراكز السلطة إلى تراجع الشرعية السياسية للدولة وتزايد موجات الاحتجاج الشعبي، سيما احتجاجات ٢٠١١ و٢٠١٩ التي عكست حالة التذمر العام من الفشل في تقديم الخدمات وبناء المؤسسات (حميد ومهدي ٢٠٢٤: ٣٥٧). كما جعلت التحديات الإقليمية العراق ساحة للتنافس بين القوى المجاورة، بما في ذلك إيران وتركيا ودول الخليج، وهو ما قيد قدرة بغداد على تأمين سياسة خارجية مستقلة، وأدخل البلاد في تعقيدات أمنية وجيوسياسية متواصلة (كاظم ٢٠٢٣: ٩١). وبلغت التحديات ذروتها مع صعود تنظيم داعش عام ٢٠١٤، الذي مثّل أخطر تهديد أمني للدولة العراقية، مستنزفاً مواردها وقدرتها على الاستجابة للمشكلات الداخلية، ودافعاً بها إلى التركيز على مكافحة الإرهاب وإعادة الإعمار على حساب توسيع نشاطها السياسي الخارجي، ومنها العلاقات مع إفريقيا ومن بينها الصومال (الزهيري ٢٠٢١: ٢٣٣).

وفي المقابل، يواجه الصومال تحديات تتعلق باستكمال بناء الدولة الاتحادية، وتهدئة التوترات بين الحكومة الفيدرالية والولايات، وتثبيت الشرعية السياسية في بيئة معقدة تتداخل فيها الانقسامات العشائرية مع هشاشة البنية المؤسسية. تقارير الأمم المتحدة تؤكد استمرار الحاجة إلى دعم طويل الأمد لبناء مؤسسات الحكم الرشيد وتعزيز القدرات الإدارية والأمنية (EUAA 2025) .

التحديات التي مر بها الصومال يواجه الصومال تحديات سياسية وبنيوية عميقة تعيق استكمال بناء الدولة الاتحادية وترسيخ مؤسسات الحكم الرشيد. فعلى الرغم من التقدم النسبي في تأسيس الهياكل الدستورية، لا تزال عملية بناء الدولة الفيدرالية غير مكتملة، إذ تتكرر الخلافات بين الحكومة الفيدرالية والولايات حول تقاسم الصلاحيات وتوزيع الموارد وإدارة الأمن، ما يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي (يوسف ٢٠١٤: ٧)، بمعنى اخر أن النظام الفيدرالي في الصومال يواجه تحديات سياسية كبيرة، منذ تبني النظام الفيدرالي في عام ٢٠٠٤ وتثبيته في الدستور الانتقالي لعام ٢٠١٢، ظهرت قضايا مثل توازن السلطة بين الولايات الفيدرالية والحكومة المركزية، بالإضافة إلى رفض المعارضة لبعض الإجراءات السياسية، مثل إعلان الرئيس عن تشكيل حزب جديد، كل هذه العوامل تساهم في هشاشة النظام الفيدرالي وتزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد (عبد ٢٠٢٥: ٤).

وتبرز أزمة الشرعية السياسية أحد أهم التحديات، حيث تعاني العملية السياسية من انقسامات حادة في الرؤى بين النخب الحاكمة والولايات، إضافة إلى تأثير البنية العشائرية التقليدية التي تُخضع القرارات السياسية لمنطق التوازنات القبلية أكثر من منطق الدولة الحديثة (عبد ٢٠٢٥: ٢).

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى هشاشة البنية المؤسسية وقدرة الدولة في مجالات الإدارة والأمن، إذ ما تزال مؤسسات الحكم تفتقر إلى الكوادر المدربة، وإلى منظومات فعّالة للرقابة والمساءلة، إضافة إلى اعتمادها الكبير على الدعم الخارجي في تمويل قطاعات الأمن والإدارة، كما تؤكد هذه التقارير أن الصومال بحاجة إلى دعم طويل الأمد لتعزيز الحكم

الرشيد، وتطوير القدرات المؤسسية، وتحقيق استقرار يضمن استكمال مشروع الدولة الاتحادية وتخفيف تأثير الانقسامات العشائرية في العملية السياسية(United Nations 2023: 12) .

وبالتالي فإنَّ هذه التعقيدات السياسية تجعل الحوار بين بغداد ومقديشو مرهوناً بمدى استقرار الأوضاع الداخلية في البلدين، وبقدرة القيادات على إدماج البعد الإفريقي ضمن أجندة السياسة الخارجية العراقية من جهة، وإدراك الصومال لأهمية العراق كرافعة عربية يمكن أن تضيف وزناً سياسياً لموقعه في المنابر الإقليمية والدولية من جهة أخرى. وفي السنوات الأخيرة، بدأت معالم هذا الإدراك بالظهور عبر لقاءات رسمية متكررة عبّرت عن رغبة متبادلة في تعزيز العلاقات الثنائية، أذ التقى الرئيس العراقي عبد اللطيف جمال راشد برئيس الوزراء الصومالي حمزة عبدي بري على هامش قمة جامعة الدول العربية الثالثة والثلاثين في المنامة بالبحرين في ١٥ أيار ٢٠٢٤، وأكد الرئيس راشد إنه حريص على تعزيز العلاقات الثنائية مع الصومال في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التعاون في مواجهة التحديات التي تواجه البلدين وكذلك المنطقة بأسرها، وصرح إن العراق يتطلع إلى التعاون مع الدول الصديقة في المنطقة وبقية دول العالم في مجالات التنمية والاقتصاد والاستثمار، ومن جانب اكد رئيس الوزراء حمزة عبدي بري عن حرص الصومال على تعزيز العلاقات المشتركة مع العراق(Iraqi Presidency 2024) .

المطلب الثاني: التحديات الأمنية

يلتقي العراق والصومال في مواجهة تهديد مشترك يتمثل في **الإرهاب العابر للحدود**، وإن اختلفت تجلياته التنظيمية. فالصومال ما يزال يواجه هجمات تنظيم «الشباب» المرتبط بالقاعدة، وكثيراً ما تستهدف حركة الشباب المنشآت العسكرية كجزء من تمردها الذي يهدف إلى الإطاحة بالحكومة الصومالية، وكذلك يستهدف المؤسسات الحكومية والقوات الأمنية والمدنيين، رغم الجهود العسكرية والسياسية التي تبذلها الحكومة الفيدرالية وبعثة الاتحاد الإفريقي والقوات الدولية (Faruk 2025).

يمثّل التهديد الأمني الناجم عن حركة «الشباب» المرتبطة بتنظيم القاعدة أحد أخطر التحديات التي تواجه الدولة الصومالية في الوقت الراهن، إذ ما تزال الحركة تحتفظ بقدرة عملياتية عالية تمكّنها من شنّ هجمات منسقة ومعقدة ضد المنشآت العسكرية والمؤسسات الحكومية والأماكن الحيوية داخل المدن الكبرى، ولا سيما العاصمة مقديشو. وتؤكد تقارير أوروبية وأممية حديثة أنّ الحركة تعتمد تكتيكات متنوعة تشمل التفجيرات الانتحارية، والعبوات الناسفة المزروعة على الطرق، والهجمات المباشرة على قواعد الجيش الصومالي وعلى مواقع بعثة الاتحاد الإفريقي، الأمر الذي يجعلها الفاعل المسلح الأكثر خطورة في البلاد(EUAA 2025: 18) . وتشير تقارير مجلس الأمن الدولي لعام ٢٠٢٤ إلى أن حركة الشباب مسؤولة عن غالبية الخسائر في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقارير، ما يبرز حجم تأثيرها على الأمن الداخلي وعلى قدرة الحكومة على بسط سيطرتها على الأراضي(United Nations Security Council 2024: 8) . وعلى الرغم من الحملات العسكرية الواسعة التي تشنّها القوات الصومالية بدعم من بعثة الاتحاد الإفريقي (AMISOM ثم ATMIS ولاحقاً بعثة AUSSOM)، إلى جانب الدعم العسكري والاستخباراتي الدولي، ما تزال الحركة قادرة على التكيّف مع الضغوط الميدانية عبر إعادة الانتشار في المناطق الريفية، وشنّ هجمات نوعية تستهدف قواعد عسكرية رئيسية ومقارّ حكومية حساسة، بما في ذلك الهجمات التي وقعت بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ في ولايات شبيلي الوسطى وهيرشابيل (Home Office 2025: 15). وتُظهر تقييمات أمنية دولية أن الانسحاب التدريجي لقوات الاتحاد الإفريقي يفاقم المخاوف من توسّع الفراغ الأمني، ما قد يمنح الحركة مساحة إضافية لاستعادة نفوذها في بعض المناطق، ويجعل التحدي الأمني الصومالي مركّباً بين ضعف القدرات المحلية واستمرار التهديد الجهادي العابر للحدود(Muibu 2025: 7) .

من جانب آخر، خاض العراق واحدة من أعنف المواجهات مع تنظيم داعش، ونجح في استعادة مساحات واسعة من أراضيه، إلا أن تهديد الخلايا النائمة والتحديات المرتبطة بإعادة الإعمار وعودة النازحين ما تزال قائمة، ما يجعل ملف الأمن الداخلي مرتبطاً أيضاً بالتعاون الإقليمي في مكافحة التطرف وتمويله (مجموعة مؤلفين ٢٠١٨: ١٥٦).

شهد العراق في عام ٢٠١٤ واحدة من أخطر موجات الانهيار الأمني في تاريخه الحديث، بعد سقوط مدن رئيسة مثل الموصل وتكريت بيد تنظيم داعش، وتراجع قدرات القوات المسلحة الرسمية في عدد من المحافظات، هذا الانهيار فتح الباب أمام تدخل التحالف الدولي، وإعادة هيكلة جزء مهم من المؤسسات العسكرية والأمنية، وفي الوقت نفسه فرض على بغداد إعادة تعريف أولوياتها في السياسة الداخلية والخارجية على أساس أن استعادة الأمن الوطني شرط سابق لأي دور إقليمي فعّال(Witty 2015: 30).

مع إعلان النصر العسكري على تنظيم داعش في أواخر عام ٢٠١٧، دخل العراق مرحلة جديدة اتجه فيها إلى ترميم الدولة وترسيخ الاستقرار النسبي، ما أتاح له استعادة جزء من "الوزن الإستراتيجي" الذي فقده بعد ٢٠٠٣، وتشير السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ إلى أن سلوك العراق أصبح أكثر اعتدالاً، قائماً على منطق تنسيق المصالح المتبادلة مع دول الإقليم، وأن هذا السلوك المعتدل قادر على جعل العراق فاعلاً مؤثراً في منظومة الأمن الإقليمي، سيما في الخليج العربي والشرق الأوسط (مجموعة مؤلفين ٢٠١٨: ١٦٦). كما تبيّن أن وضع العراق لا ينعكس على جواره المباشر فقط، بل يمتد تأثيره إلى منطقة تمتد من إيران حتى مصر، ما يعني أن استقراره الداخلي عنصر حاسم في معادلات توازن القوى الإقليمي (مجموعة مؤلفين ٢٠١٨: ١٦٦).

هذا التحوّل الأمني الداخلي ارتبط عضوياً بانخراط العراق في أطر تعاون إقليمية ودولية لمكافحة الإرهاب، فمنذ تشكيل التحالف الدولي ضد تنظيم داعش عام ٢٠١٤، أصبح العراق ساحة رئيسة للتنسيق العسكري والأمني بين عشرات الدول، حيث عمل التحالف عبر عملية Inherent Resolve على تقديم الإسناد الجوي، والتدريب، والاستشارة للقوات العراقية إلى أن تمكنت من استعادة غالبية أراضيها(Operation Inherent Resolve 2014) .

كما شارك العراق في ترتيبات تعاون أوسع مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (NATO Mission Iraq) تركزت على تدريب القوات المسلحة وبناء القدرات المؤسساتية لضمان منع عودة التنظيم الإرهابي، وتحويل الدعم العسكري الخارجي من حالة "قتالية مباشرة" إلى إطار تعاون أمني طويل الأمد(NATO 2025) .

اما على المستوى الإقليمي العربي، سعى صانع القرار العراقي بعد ٢٠١٤ إلى تفعيل قنوات التعاون الأمني مع دول الجوار عبر منتديات ولقاءات دورية؛ من بينها منتدى دول جوار العراق وحوار المنامة، اللذان أُكد فيهما على استمرار دعم العراق، وتدريب أجهزة الشرطة، وعقد اجتماعات نصف سنوية لتبادل المعلومات بين وزارات الداخلية في دول الإقليم، وتشكيل لجان مختصة بتنسيق الجهود في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة (مجموعة مؤلفين ٢٠١٨: ١٨٧). هذا النمط من التعاون يعكس إدراكاً متبادلًا بأن تهديدات مثل تنظيم داعش لا يمكن احتواؤها ضمن حدود دولة واحدة، بل تتطلب مقاربات أمنية جماعية تشمل تبادل المعلومات الاستخبارية، وضبط الحدود، وتجفيف منابع التمويل، ومواجهة خطاب التطرف العنيف عابِر الحدود(Dhabian 2024) .

بذلك يمكن القول إن الوضع الأمني في العراق بعد ٢٠١٤ لم يعد مسألة داخلية فحسب، بل أصبح جزءاً من بنية أمنية إقليمية أوسع؛ فالتعاون مع التحالف الدولي، وحلف الناتو، ودول الجوار العربي، أعاد صياغة علاقة الداخل العراقي بالمحيط، حيث أصبح الأمن الوطني يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى التنسيق الإقليمي في مكافحة الإرهاب والتطرف. وفي المقابل، أعادت هذه الشراكات لسياسة بغداد الخارجية دوراً أكثر توازناً، يقوم على استثمار موقع العراق الجغرافي وعمقه

الحضاري لتقليل حدة الاستقطابات الإقليمية، وتوظيف ملف مكافحة الإرهاب كمدخل لبناء علاقات تعاون أوسع في مجالات إعادة الإعمار، وبناء المؤسسات، والتنمية المستدامة(European Parliament 2018: 35) .

وتبرز هنا فرصة لتبادل الخبرات بين البلدين في مجالات **مكافحة الإرهاب، وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين، وتعزيز الخطاب الديني المعتدل، وبناء قدرات الأجهزة الأمنية** .أما في البعد البحري، فيمثل موقع الصومال على خليج عدن والمحيط الهندي، وقربه من مضيق باب المندب، محوراً حيوياً لأمن الملاحة الدولية التي تعتمد عليها الصادرات والواردات العراقية. تقارير أوروبية وأممية متواترة تشير إلى استمرار مخاطر القرصنة والتهديدات الإرهابية في بعض الممرات البحرية، ما يرفع من أهمية التعاون الأمني البحري بين البلدين في إطار أوسع يضم دول البحر الأحمر والقرن الإفريقي(UK Home Office 2025: 49) .

المبحث الثاني: آفاق وفرص تطوير العلاقات العراقية_ الصومالية

على الرغم من التحديات السياسية والأمنية التي تواجه العلاقات العراقية–الصومالية، فإن المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة تفتح في الوقت ذاته آفاقاً جديدة يمكن استثمارها لتطوير هذه العلاقات والارتقاء بها إلى مستويات أكثر فاعلية. فالتقارب في المصالح، وتشابه التحديات التي يواجهها البلدان في مجالات بناء الدولة وتحقيق الاستقرار، فضلاً عن تنامي الاهتمام العربي والدولي بالقرن الإفريقي، جميعها عوامل تتيح فرصاً حقيقية لتعزيز التعاون الثنائي بين العراق والصومال.

كما أن عودة الحضور الدبلوماسي، وتزايد الزيارات الرسمية، وتنامي فرص التعاون في مجالات الأمن، والتنمية، وبناء القدرات، تمثل مؤشرات على إمكانية الانتقال من نمط العلاقات المحدودة إلى أطر تعاون أكثر تنظيماً واستدامة. وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المبحث إلى استشراف أبرز فرص تطوير العلاقات العراقية–الصومالية، وبيان آفاقها المستقبلية، مع التركيز على مجالات التعاون السياسي والأمني والاقتصادي التي يمكن أن تشكّل أساساً لشراكة ثنائية أكثر توازناً وفاعلية.

المطلب الأول: فرص التعاون السياسي والدبلوماسي

على الرغم من التحديات، تظل هناك فرص كبرى لتعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي بين العراق والصومال في المستقبل القريب .فقد تجسدت نية البلدين في إحياء الروابط الدبلوماسية بفتح السفارات وتبادل الزيارات الرسمية على أعلى المستويات؛ فعلى سبيل المثال، حضر الرئيس الصومالي قمة بغداد العربية عام ٢٠٢٥ بدعوة رسمية من العراق (Ministry of Foreign Affairs of Iraq 2025)، وفي المقابل دعا الرئيس حسن شيخ محمود الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد لزيارة مقديشو في قمة عقدت عام ٢٠٢٣، وقد عبر الجانب الصومالي عن أمله في إعادة افتتاح السفارة العراقية في مقديشو معرباً عن سروره بالجهود العراقية في تنظيم القمة(Somali National News Agency 2023). وإضافة إلى ذلك، أكَّد العراقيون مثل نائب رئيس الوزراء فؤاد حسين عبر لقائه وزير الخارجية الصومالي على عمق العلاقات الأخوية بين البلدين واستعداد العراق لتطوير آفاق التعاون مع الشقيقات (وزارة الخارجية العراقية ٢٠٢٥).

وفي إطار ذلك، تم تفعيل آليات مؤسسية مشتركة لإدارة المسار الثنائي، فتم الإعلان عن اجتماعات اللجنة المشتركة العراقية–الصومالية التي تهدف إلى وضع خطط تنفيذية لمختلف المجالات(وزارة الخارجية العراقية ٢٠٢٥)، وقد دُشن بروتوكول أمني بين وزارتي داخلية البلدين في عام 2025 لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية (Somali National News Agency 2025) ، وفي المجال السياسي والدبلوماسي الأوسع، يجمع

الطرفان عضوية مشتركة في الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والهيئات الدولية (الأمم المتحدة ومجلس الأمن العربي)، ما يسمح لهما بالتنسيق والدعم المتبادل في القضايا الإقليمية .وكمثال على التضامن السياسي، ندد العراق بُعمق بمحاولة استهداف زعيم الصومال الأخيرة، مؤكداً دعمه لمقديشو في مواجهة الإرهاب (Ministry of Foreign Affairs of Iraq 2025)، مما يعكس توجهاً إقليمياً مشتركاً تجاه قضايا الأمن والسلام، وإذا ما استمر الزخم الحالي، فمن المتوقع أن تتعزز العلاقات الثنائية سياسياً عبر زيارات ورؤى مشتركة حول القضايا العربية والإقليمية (كأزمة فلسطين، والإرهاب، والأزمات الإقليمية) (وزارة الخارجية العراقية ٢٠٢٥).

المطلب الثاني: الفرص الاقتصادية والتنموية

على الرغم من محدودية حجم التبادل التجاري الحالي بين العراق والصومال، فإن معطيات الواقع تفتح آفاقاً واسعة لتعاون اقتصادي وتنموي، خاصةً في ظل حاجة الصومال الماسّة إلى الخبرات في مجالات إعادة الإعمار، والتعليم، والصحة، والبنية التحتية، وحاجة العراق إلى تنويع شراكاته الاقتصادية والانفتاح على أسواق جديدة في إفريقيا (FTL Somalia 2025).

الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين عبر الأعوام ٢٠٢٣–٢٠٢٥ عكست توجّهاً متزايداً نحو **تعميق التعاون في مجالات الزراعة، والثروة الحيوانية، والأمن الغذائي، والتجارة البحرية**، إضافة إلى بحث تسوية بعض الملفات المالية مثل الديون، ووضع أطر للتعاون الاستثماري المشترك (Iraqi Ministry of Foreign Affairs 2025).

إلى جانب ذلك، تشير تجارب التعاون الدولي إلى إمكانية استفادة البلدين من برامج **المنظمات الدولية** المعنية بالتنمية وبناء القدرات، بما في ذلك برامج الهجرة والتنمية التي نفذتها منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للهجرةIOM ، والتي ربطت بين كفاءات الشتات العراقي والصومالي واحتياجات مؤسسات الدولة في البلدين (IOM Netherlands) 2023: 47.

تشير التحليلات والتقارير والإعلام بمجموعة من المجالات التنموية ذات الأولوية لإقامة شراكات عراقية–صومالية مستقبلية سواء في مجال (الاقتصاد، الزراعة والامن الغذائي، وقطاع الصحة، التعليم والثقافة)، وتمثل هذه القطاعات محاور تنموية قابلة للتطوير عبر برامج تبادل الخبرات، وتعزيز القدرات، والمشاريع المشتركة، بما يسهم في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في العراق والصومال على حدّ سواء.

وفي هذا السياق، تبرز مجموعة من المجالات الاقتصادية والتنموية بوصفها مداخل عملية يمكن من خلالها تطوير العلاقات العراقية–الصومالية وتعزيز فرص التعاون الثنائي على نحو أكثر فاعلية واستدامة، ومنها:

١. **مجال الطاقة:** حيث يبرز قطاع الطاقة والنفط باعتباره محوراً بارزاً؛ فقد شيد العراق في سبعينيات القرن الماضي مصفاة نفطية ضخمة خارج مقديشو بطاقة نصف مليون طن سنوياً(Caasimada Online 2025) ، ولا تزال تحتاج إلى تأهيل . وقد أعاد الاهتمام الدولي بالمشروع إلى الواجهة، حيث ناشد الرئيس الصومالي العراق دعم إعادة تشغيل المصفاة المتوقفة. (Shafaq News 2025)ويدعم هذا إمكانات جديدة للتعاون :فعلى الصعيد الاستراتيجي، يمكن للعراق أن يساهم بالخبرة الفنية والاستثمار لرفع قدرة الصومال على معالجة النفط محليًا، في حين تسعى مقديشو لاستغلال احتياطيات نفطية بحرية واعدة حديثة الاكتشاف (Shafaq News 2025).

٢. **مجال الزراعة والامن الغذائي:** إضافة إلى الطاقة، فإن الزراعة والأمن الغذائي مجال آخَر للتعاون، لا سيما في ظل الاهتمام الدولي بتنمية القطاع الزراعي في البلدين .فعلى سبيل المثال، اعتمد صندوق المناخ الأخضر مشاريع بعشرات

الملايين من الدولارات لدعم الزراعة المقاومة للتغير المناخي في الصومال والعراق(FAO 2024) ، مما يفتح الباب لتبادل الخبرات بين المزارعين العراقيين والصوماليين حول تقنيات الزراعة المستدامة والاستفادة من الموارد المائية .إلى جانب ذلك، قد يوفر العراق خبراته في إدارة مشاريع الري والبنية التحتية الزراعية لدعم جهود الصومال لتحسين إنتاجه المحلي، بينما يمكن للعراق التعلم من بعض تجارب الصومال في تربية الماشية وإدارة تربية الأبقار على نطاق واسع(FAO 2024) .

٣. **قطاع الصحة:** على الرغم من محدودية التعاون الصحي المباشر بين العراق والصومال، إلا أن المنظمات الدولية لعبت دوراً محورياً في دعم القطاع الصحي في البلدين، مما يعكس ثقة المؤسسات الأممية والإقليمية في قدرتهما على إدارة هذا الدعم. فقد تلقّى العراق خلال السنوات الأخيرة دعماً واسعاً من منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الصحية، خصوصاً في مجال شلل الأطفال والكوليرا، حيث عملت فرق التطعيم بدعم أممي على إبقاء العراق خالياً من شلل الأطفال وتعزيز منظومة الاستجابة الوبائية (WHO 2023) .كما تلقّى الصومال دعماً مماثلاً من وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، إذ شملت الحملات الصحية الكبرى تطعيم ملايين الأطفال ضد شلل الأطفال (WHO) EMRO 2025، إضافة إلى توفير لقاحات ومعونات لمكافحة الكوليرا في ظل هشاشة النظام الصحي الصومالي (European Union and UNICEF 2017). وفي السياق الإقليمي، لعبت تركيا دوراً صحياً مهماً في الصومال عبر تشغيل مستشفى رجب طيب أردوغان في مقديشو، وتوفير برامج دعم طبي متقدم وبناء القدرات، الأمر الذي جعلها أحد أبرز الشركاء الصحيين في القرن الإفريقي.(Somalia National News Agency 2021) أما العراق، فقد راكم خبرة طبية وأمنية متقدمة نتيجة تعامله مع جائحة كوفيد-١٩، ونظام الإصابات الجماعية الناجمة عن أزمات العنف والاحتجاجات، مما عزّز قدرته على إدارة الطوارئ الصحية وتطوير بروتوكولات الاستجابة السريعة (IRIS 2022).

وفي ضوء هذه الخبرات، يمكن للعراق أن ينخرط في تبادل طبي متخصص مع الصومال، سواء عبر إرسال فرق طبية مؤقتة، أو توفير برامج تدريب للكوادر الصحية الصومالية في مجالات مثل جراحة العظام، طب الطوارئ، أو إدارة الإصابات الحربية—وهي مجالات اكتسب العراق فيها خبرة واسعة عبر العقدين الماضيين(MSF 2020) ، كما يمكن للصومال الاستفادة من تدريبات الطوارئ التي يجريها العراق بالتعاون مع بعثات مثل بعثة الناتو في العراق، والتي تشمل تدريبات على إدارة الإصابات الجماعية وبناء جاهزية المستشفيات (NATO Mission Iraq 2025).

٤. **التعليم والثقافة:** يمتلك العراق والصومال رصيداً ثقافياً وروحياً مشتركاً يستند إلى الهوية العربية–الإسلامية، وإلى حضور اللغة العربية في الفضاءين التعليمي والديني، ما يجعل من التعاون الثقافي والتعليمي مدخلاً مهماً لتعميق الروابط الشعبية بين المجتمعين.

يمكن للعراق أن يستثمر مكانة جامعاته وخبراته الأكاديمية في استقبال طلبة صوماليين، وتفعيل برامج التبادل الأكاديمي، وإنشاء مسارات للدراسات الإفريقية والقرن الإفريقي في الجامعات العراقية، بما يعزّز الوعي الاستراتيجي بهذه المنطقة في أوساط صانع القرار والباحثين. وفي المقابل، يمكن للصومال أن يفتح آفاقًا للتبادل الثقافي والفني، وتنظيم أسابيع ثقافية متبادلة تسهم في تعريف الشعوب ببعضها بعضًا، وتكسر الصور النمطية السلبية التي قد تروّجها وسائل الإعلام (Harper 2012: 195) .

فقد سبق للعراق أن استقبل طلبة صوماليين منحاً دراسية في الجامعات العراقية عبر سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ما يضع قاعدة للتعاون الأكاديمي مجدداً(Mazrui 1982: 45) ، وبخلاف التعليم الجامعي، يمكن الدفع بمبادرات تبادل بين المعاهد المهنية أو المراكز الثقافية – فاللغتان العربية والصومالية ونمط العيش الإسلامي المشترك يسهّلان إقامة برامج تبادلية وتعليم لغة عربية للصوماليين وتعلُّم بعض الجوانب من الثقافة الصومالية لدى العراقيين، كما يحتمل تفعيل التعاون في المجالات البحثية مثل دراسات الصحراء والتاريخ الإسلامي، واستضافة فعاليات ثقافية وفنية مشتركة (معارض تصوير فوتوغرافي أو مهرجانات أدبية) لتعميق التعارف الشعبي، ومثالاً أولياً على الأفق الثقافي، أعلن

وزير خارجية الصومال عن حرص بلاده على (دعم برامج التبادل الثقافي والعلمي مع العراق)، مما يبين وجود إرادة سياسية لتقوية الروابط بين مجتمعي البلدين (سفارة جمهورية العراق في القاهرة ٢٠٢٥).

بالإضافة الى الهجرة، اذ يتيح ملف الهجرة واللجوء والشتات فرصاً إضافية للتعاون؛ إذ أظهرت تقارير متخصصة أن كلاً من العراق والصومال من الدول الرئيسة المصدرة للمهاجرين واللاجئين، وأن هناك مبادرات لربط أفراد الجاليات في أوروبا ببرامج التنمية في بلدانهم الأم، وهو ما يوفر قاعدة لتبادل الخبرات حول إدارة الهجرة والعودة الطوعية والاندماج، وتعزيز مساهمة المغتربين في إعادة الإعمار والتنمية(Andersson 2024: 33) .

نستنتج مما سبق، إلى وجود قطاعات تنموية عديدة يمكن أن تستفيد من الشراكة العراقية–الصومالية فالنفط والطاقة، والزراعة، والتعليم، والصحة تعد مجالات ذات فوائد عملية مشتركة، وإذا ما انطلقت مشاريع مشتركة في هذه المجالات بدعم حكومي ورعاة دوليين مثل (الأمم المتحدة أو مصارف التنمية)، فقد تترجم علاقات البلدين الأخوية إلى مكتسبات ملموسة لشعبيهما.

الخاتمة:

تُظهر الدراسة أن العلاقات العراقية–الصومالية تقف اليوم عند نقطة تحوّل مهمة؛ إذ تجمع البلدين مجموعة من التحديات البنيوية المشتركة، وفي الوقت نفسه تتيح لهما فرصاً واسعة لبناء شراكة استراتيجية قادرة على خدمة مصالحهما في الداخل والخارج. فقد أثّرت التحولات السياسية والأمنية في العراق والصومال—من إعادة بناء الدولة بعد ٢٠٠٣ في العراق، ومحاولات تثبيت النظام الفيدرالي في الصومال—على جاهزية البلدين للانخراط في تعاون ثنائي مستدام. كما شكّلت التهديدات الأمنية، سواء تمثّلت في تنظيم داعش بالنسبة للعراق أو حركة الشباب بالنسبة للصومال، عاملاً ضاغطاً أوجد حاجة موضوعية للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل الخبرات الأمنية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الموقع الحيوي للصومال على خطوط الملاحة البحرية العالمية، ومساعي العراق لاعتماد سياسة خارجية أكثر انفتاحاً وتوازناً، إضافة إلى الانتماء العربي–الإسلامي المشترك، كلها عوامل تدفع باتجاه تطوير العلاقات باتجاه أكثر مؤسسية، خاصة في ظل الإرادة السياسية المتبادلة لتعزيز التعاون والتي ظهرت بوضوح في اللقاءات الرسمية خلال ٢٠٢٣–٢٠٢٥. وتبيّن الدراسة أن العلاقات الثنائية يمكن أن تنتقل من مستوى التواصل البروتوكولي إلى مستوى التكامل العملي إذا ما استُثمرت مجالات التعاون السياسي، والأمني، والاقتصادي، والتنموي، والثقافي بشكل ممنهج ومدعوم ببرامج دولية وإقليمية.

الاستنتاجات:

١. تأثرت العلاقات العراقية–الصومالية بعمق بطبيعة التحديات الداخلية في كل بلد، سواء ما يتعلق بإعادة بناء المؤسسات في العراق أو استكمال النظام الفيدرالي في الصومال، ما يجعل استقرار الداخل شرطاً أساسياً لنمو العلاقات الثنائية.
٢. يمثّل الإرهاب العابر للحدود العامل الأمني الأكثر تأثيراً في توجهات البلدين، مع إمكانية كبيرة للاستفادة من التجربة العراقية في مكافحة الإرهاب، ومن الخبرات الصومالية في الأمن البحري وحماية الممرات الحيوية.
٣. الفرص الاقتصادية والتنموية واسعة، وتشمل الطاقة، الزراعة، الأمن الغذائي، التعليم، الصحة، والثقافة، وهي قطاعات تمتلك فيها الدولتان احتياجات مشتركة يمكن تلبيتها عبر تعاون متوازن.

٤. الانتماء العربي–الإسلامي والعضوية في المنظمات الإقليمية والدولية يوفران منصة عملية لتعزيز التنسيق السياسي والدبلوماسي، وإسناد مواقف كل دولة في القضايا المشتركة.
٥. الهجرة والشتات عنصر مهم في العلاقات الثنائية، ويمكن تحويله إلى مورد تنموي عبر برامج ربط الكفاءات بالوطن الأم، خصوصاً أن العراق والصومال من الدول المصدّرة للمهاجرين.
٦. تحتاج العلاقات العراقية–الصومالية إلى إطار مؤسسي واضح، مثل لجان متابعة أو برامج تعاون قطاعية، لضمان الاستمرارية وعدم الاكتفاء بالزيارات البروتوكولية.

التوصيات:

أولاً: على المستوى السياسي والدبلوماسي

١. تفعيل اللجنة الوزارية المشتركة وتحديد جداول زمنية للتنفيذ والمتابعة.
٢. إعادة فتح السفارة العراقية في مقديشو وتعزيز التمثيل الدبلوماسي الصومالي في بغداد.
٣. تنسيق المواقف في الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن قضايا الأمن الإقليمي والبحر الأحمر.

ثانياً: على المستوى الأمني

١. إنشاء آلية مشتركة لتبادل المعلومات الاستخبارية حول التنظيمات الإرهابية.
٢. تدريب قوات الصومال عبر برامج عراقية في مجالات مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات.
٣. تطوير تعاون بحري في مجال أمن الممرات البحرية، بالتنسيق مع الدول المطلة على البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

ثالثاً: على المستوى الاقتصادي والتنموي

١. تشجيع الاستثمار في إعادة تأهيل مصفاة النفط العراقية المنشأة سابقاً في الصومال، وإقامة مشاريع مشتركة في الطاقة.
٢. تطوير مشاريع مشتركة في الزراعة والأمن الغذائي بدعم من صندوق المناخ الأخضر والمنظمات الدولية.
٣. إنشاء برامج لتسهيل التبادل التجاري والبحري، وتنظيم منتديات اقتصادية دورية.

رابعاً: على المستوى الصحي

١. تبادل الفرق الطبية وتدريب الكوادر الصومالية في المستشفيات العراقية، خاصة في الطوارئ والإصابات الحربية
٢. توجيه الدعم الدولي نحو برامج مشتركة تشمل مكافحة الأوبئة وتعزيز القدرات الصحية الأساسية.

خامساً: على المستوى التعليمي والثقافي

١. إطلاق منح دراسية للطلبة الصوماليين في الجامعات العراقية، وتفعيل برامج تبادل الباحثين.
٢. إنشاء مركز عراقي–صومالي للدراسات الإفريقية لتعميق الفهم المتبادل وإنتاج معرفة استراتيجية.
٣. تنظيم أسابيع ثقافية وفنية متبادلة لتعزيز العلاقات الشعبية.

سادساً: في مجال الهجرة والتنمية

١. الاستفادة من خبرات الشتات العراقي والصومالي في أوروبا عبر برامج تنموية مشتركة بإشرافIOM .
٢. بناء برامج لإدارة الهجرة والعودة الطوعية وتطوير سياسات إدماج فعّالة.

قائمة المصادر:

أولاً: المصادر العربية

١. التميمي، فرزدق علي. (2021). *التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣*. بيروت: مركز الرافدين للحوار.

٢. الزهيري، فلاح خلف كاظم. (٢٠٢١/٢٠٢٢). العشيرة واستراتيجية بناء الدولة المعاصرة في العراق ما بعد ٢٠٠٣. *مجلة قضايا سياسية*، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (64).

٣. حسني، عقيل إبراهيم. (٢٠٢٢). النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. *مجلة الجامعة العراقية*، ٥٧.(1)

٤. حميد، هند محمود، ومهدي، عبير سهام. (٢٠٢٤). التنمية السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣. *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية*، الجامعة العراقية، (24).

٥. عبد، عبد القادر علي معلم. (2025). *هشاشة النظام الفيدرالي في الصومال وأثره على استقرار الدولة: قراءة تحليلية نقدية*. مقديشو: مركز مقديشو للبحوث والدراسات.

٦. كاظم، علي مهدي. (2023). *التحديات الداخلية للسيادة في العراق: دراسة في مواقف المعارضة السياسية بعد عام ٢٠٠٣* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). النجف الأشرف: معهد العلمين للدراسات العليا.

٧. الميالي، أحمد عدنان. (٢٠٢٤). بناء الدولة الحديثة في العراق بعد عام ٢٠٠٣: المعوقات والمقومات. *مجلة حمورابي للدراسات*، ١٣.(50)

٨. مجموعة مؤلفين. (2018). *السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤* (ط١). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

٩. يوسف، عبد الرحمن. (2014). *الصومال: تقدم غير مقنع*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

١٠. وزارة الخارجية العراقية. (٢٠٢٥). نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فؤاد حسين يلتقي نظيره الصومالي في بغداد. https://mofa.gov.iq/2025/56613/

١١. سفارة جمهورية العراق في القاهرة. (٢٠٢٥). السفير العراقي يقدّم نسخة من أوراق اعتماده إلى وزير خارجية الصومال. https://mofa.gov.iq/cairo/6475/

ثانياً: المصادر الأجنبية

12. Aftandilian, G. (2022). *Iraq's foreign policy balancing act is likely to continue*. Arab Center Washington DC. https://arabcenterdc.org/resource/iraqs-foreign-policy-balancing-act-is-likely-to-continue/

13. Andersson, L., et al. (2024). *Return migration diplomacy*. Stockholm: Delmi.

14. Associated Press. (2025). Al-Shabab claims responsibility for an explosion at a Somalia military training school. https://apnews.com/

15. Caasimada Online. (2025). Somalia urges Iraq to revive abandoned 1970s oil refinery. https://www.caasimada.net/

16. European Parliament Research Service. (2018). *The rebuilding of the Iraqi state: Stabilisation, governance, and reconciliation*. Brussels: European Parliament.

17. European Union Agency for Asylum (EUAA). (2025). *Somalia: Security situation*. Luxembourg: EUAA.
18. European Union & UNICEF. (2017). *European Union and UNICEF fighting cholera together in Somalia*. https://reliefweb.int/
19. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2024). Green Climate Fund approves funding worth over $130 million for FAO-led projects in Somalia and Iraq. https://www.fao.org/
20. Harper, M. (2012). *Getting Somalia wrong? Faith, war and hope in a shattered state*. London.
21. Home Office (UK). (2025). *Country policy and information note: Somalia – Mogadishu, Al-Shabaab and the security situation*. London.
22. Institute of Regional and International Studies (IRIS). (2022). *Healthcare policy in Iraq: Lessons from the pandemic*. https://auis.edu.krd/
23. International Organization for Migration (IOM) Netherlands. (2023). *Connecting diaspora for development (CD4D2): Final report*. The Hague: IOM.
24. Mazrui, A. A. (1982). African students in Arab universities. *International Journal of Middle East Studies*, 14(3).
25. Médecins Sans Frontières (MSF). (2020). Extending a helping hand in Iraqi health facilities treating wounded protesters. https://www.msf.org/
26. Muibu, D. (2025). Somalia at a crossroads: Resurgent insurgents, fragmented politics, and the uncertain future of ATMIS. *CTC Sentinel*.
27. NATO. (2025). *NATO Mission Iraq*. https://www.nato.int/
28. NATO Mission Iraq. (2025). NATO Mission Iraq conducts mass casualty exercise. https://jfcnaples.nato.int/
29. Operation Inherent Resolve. (2014). *Enable military defeat of Daesh in Iraq and Syria*. https://www.inherentresolve.mil/
30. Presidency of the Republic of Iraq. (2024). President Rashid seeks more cooperation with Somalia. https://presidency.iq/
31. Shafaq News. (2025). Decades later: Iraq's oil refinery in Somalia resurfaces in spotlight. https://shafaq.com/
32. Somali National News Agency (SONNA). (2021). Inside Somalia–Turkey health relations. https://sonna.so/
33. Somali National News Agency (SONNA). (2023). Somali president extends an official invitation to Iraqi president. https://sonna.so/
34. Somali National News Agency (SONNA). (2025). Somalia and Iraq sign security cooperation agreement in Baghdad. https://sonna.so/
35. United Nations. (2023). *Report of the Secretary-General on the situation in Somalia* (S/2023/758).

36. United Nations Security Council. (2024). *Report of the Secretary-General on the situation in Somalia* (S/2024/698).

37. World Health Organization (WHO). (2023). Vaccination teams work to keep Iraq polio-free and combat spread of cholera. https://reliefweb.int/

38. World Health Organization – EMRO. (2025). Somalia launches a campaign to vaccinate 2.5 million children against polio. https://www.emro.who.int/